مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد السابع / الجزء(2) - جوان 2017

OEB Univ. Publish. Co.

الجريمة؛ كحل للصراعات النفسية! أم كأسلوب من أساليب التوافق الاجتماعي؟

Le crime; comme solution des conflits psychiques ou comme style d'ajustement social.

د. شريفة بن غدقة، جامعة سطيف -2- الجزائر.

تاريخ التسليم:(2015/05/13)،تاريخ القبول:(2017/01/21)

ملخص :

حاولت مختلف المقاربات العلمية تحديد مفهوم الجريمة. فقانونيا هي خرقا للقانون كالجنحة والمخالفة. وفي علم الإجرام تعتبر سلوكا مضاد للمجتمع يستحق العقاب، ويرى علم النفس المرضي أن دافع الأشخاص للقيام بجريمة ما مرده للجنون. وعلى العكس من ذلك الجريمة ظاهرة عادية في المجتمع حسب المختص في علم الاجتماع.

الكلمات المفتاحية: الجريمة،الصراعات النفسية، التوافق الاجتماعي.

le résumé:

Les différentes approches scientifiques essaient de définir le concept de crime. En Droit, le crime est une infraction comme le délit et la contravention. En criminologie, le crime est tout comportement anti social .

Et en psychopathologie, les personnes acquittées d'un crime pour raison de folie. Au contraire, le crime est un phénomène tout à fait normal dans une société, pour le sociologue.

Mots clés: Le crime, des conflits psychiques,d'ajustement social**.**

مقدمة:

لقد كان ومازال موضوع الجريمة من المواضيع الأكثر إلحاحا على الدارسين و الباحثين؛ من حيث ضرورة فهمها وتحليل أسبابها في مختلف التخصصات العلمية والاتجاهات الفكرية، وخاصة تخصص علم النفس وعلم الاجتماع، إذ أن الأمر يتعلق بالمجرم قبل الجريمة، هذا الأخير الذي يعتبر منفذا وفاعلا لهذه الجريمة وأحيانا مدبرا لها، ويختلف تعريف المجرم حسب الانتماءات العلمية للعلماء والخبراء. فتعريف المجرم (criminel) قانونيا حسب بول تابن P.Tappan 1947 " هو ذلك الشخص القادر قانونيا على القيام بفعل يتعدى على القانون ويمكن إثبات ذلك القصد أو النية أو الفعل" (الوريكات،2004،ص.38) إلا أن هذا التعريف غير كاف إذا لم نستطع إثبات القصد الإجرامي بالإضافة إلى أنه يستثني الأحداث أو القاصرين غير المعنيين بالعقاب القانوني كالراشدين.

أما من جهة نظر علماء الاجتماع فإن المجرم هو " ذلك الشخص الذي تم وصمه بالجانح من قبل الناس الذين يضعون التشريعات و يطبقونها، أي يطبقون القانون الجزائي "(الوريكات، 2004، ص.39) "ويشتمل هذا المعنى كل من ينتهك الأعراف أو يتصرف على نحو يخالف المعايير الاجتماعية "(ربيع، و يوسف، وعبد الله،1994، ص.39) وهنا تصبح هوية المجرم اجتماعية وقانونية معا. حيث أن الجانب القانوني يعتبر العامل الموضوعي الوحيد في تصنيف المجرم من عدمه.

أما تعريف الجريمة (crime) فقد أُختلف في توضيح مفهومها هي الأخرى، وقد تعددت المداخل التي حاولت إعطائها تعريف موضعي أو مقبول.كما تختلط بعض المصطلحات مع مصطلح الجريمة أو تلتقي معا ،كمصطلح السلوك المنحرف الذي يعرف بأنه " سلوك مضاد للمجتمع يستحق نوعا من العقاب أو أنه سلوك يخرق القانون "(عيسوي،1984، ص)

في حين يعرفه جورج جربرنر العنف بأنه " التعبير الصريح عن القوة البدنية ضد الذات أو الآخرين (شوية،2003، ص.231).

وعلى الرغم من تعدد هذه الاصطلاحات والمداخل المعرفية للجريمة من إحصائية وثقافية وقانونية واجتماعية ونفسية فإنه يمكن تعريف ***الجريمة*** على أنها " الخروج عن مبادئ وقواعد السلوك التي يحددها ويرسمها المجتمع لإفراده .. وهي ليست فعلا نسبيا تحدده عوامل كثيرة كالزمان والمكان والثقافة "(شكور،1997، ص ص.21-22).

كما يمكن تعريف السلوك الإجرامي" أنه سلوك مضاد للمجتمع وبالتالي فان السلوك الإجرامي ما هو إلا نوع من السلوك الشاذ المرضي يحتاج إلى العلاج كما تحتاج الأمراض العقلية إلى العلاج والرعاية"(عبد المنعم، 1994، ص.19).

أولا: أنواع الجريمة:

هناك من الجرائم ما يقع على الأشخاص ومنها ما يقع على الممتلكات. وتنتشر الجرائم في معظم المجتمعات؛ فعلى سبيل المثال ارتكب في المجتمع الأمريكي 1500 جنحة سنة 1951 ودخل سجونها عام 1940 نحو 250 ألف رجل و هي تعادل 1/2 % من مجموع السكان الرجال (عيسوي ،1984، ص ص 30-31) " وفي الجزائر مثلا وصل عدد القتلى سنة 1997 إلى 7244 قتيل و4496 جريح و 957 قتيل سنة 2000 و1211 جريح خلال الظاهرة الإجرامية التي كانت تعاني منها الجزائر وقد سجلت تقارير المجلس الاجتماعي والاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 2002 أن أكثر من 40 % من السكان في الجزائر أو ما يعادل 12,4 مليون نسمة في دائرة الفقرأو على حافة الفقر. وقدر المجلس الوطني الاقتصادي نسبة البطالة بأكثر من 30 % من القادرين على العمل و قدرت نسبة الأمية سنة 1998 ب 31.90 % أي 7ملايين و172 ألف أمي" (شوية،2003، ص. ص. 284-285)،" وتنقسم الجرائم طبقا لأحكام القانون إلى ثلاثة أقسام، المخالفات وهي أبسطها ثم الجنح والجنايات وتتدرج العقوبات طبقا لخطورة الجريمة وقد تبدأ بالغرامة وتنتهي بعقوبة الإعدام "(مراد،1997، ص.389).

ثانيا: النظريات المفسرة للجريمة:

1- النظريات البيولوجية المفسرة للإجرام:

لقد أخذت التفسيرات البيولوجية للسلوك الإجرامي في البروز منذ وضع سيزار لومبروزو S.Lombrozoالطبيب الايطالي تصورا ظل يؤثر على فهم الظاهرة الإجرامية لغاية يومنا هذا. حيث أنه يشير إلى أن " المجرمون أقل ارتقاء ونموا من غير المجرمين و لديهم قصور في الجوانب الجسمية " (ربيع، ويوسف، وعبد الله، 1994، ص.83) وبأنهم يشبهون إلى حد كبير الإنسان البدائي... وقد أشارت المدرسة الوضعية قبل هذا إلى أن المجرم صاحب إرادة حرة ويسعي إلى تحقيق مبدأ اللذة والمنفعة.

كما أن الجينات حسب هذا الاتجاه البيولوجي هي الأخرى لها دخل في السلوك الإجرامي حيث أنه "من المحتمل أن يحدث شذوذ كروموزومي فبدلامن توالد صفين كل منهما 23 كروموزوم نجد أن انقسام الخلية يمكن أن يؤدي إلى كروموزوم زائد Xأو Y وفي أحد الصفين"(شحاته ربيع، سيد يوسف، سيد عبد الله، 1994، ص.85) غير أن دراسة Rosonthal" وجد أنه من بين مجموعة كبيرة من المجرمين لا يوجد إلا 1.5% منهم لديهم هذا الكروموزوم الذكري الزائد"(عيسوي،2002/2001، ص.45).

من أهم المدارس المفسرة للسلوك الإجرامي في هذا المنحنى نجد نظريات التكوين الحيوي من خلال أعمال أرنست كريتشمر الذي ربط بين أنماط بناء الجسم و بين النمط المزاجي، وربط أيضا بين هذا النمط الجسدي و السلوك الإجرامي. وذهب إلى حد ربط كل نمط جسدي بنوع من السلوك الإجرامي،(نمط رياضي/عنف)،(ضعيف/سرقة)،(مكتنز /الغش)،(مختلط/جرائم أخلاقية).

وقد سلك وليام شلدون Sheldon أرنست كريتشمر في استخدام مصطلح -somato typingالنمط البطني – مزاج متساهل)– (النمط العضلي- القوة)- (النحيل-الكبت، دماغي). كما أن أصحاب هذا الاتجاه أشاروا إلى أن " التغيرات في كيمياء الجسم ناتجة عن النظام الغذائي وكيمياء الدم والحساسية وقد يؤدي ذلك إلى سلوكيات غير اجتماعية " (الوريكات،2004، ص.103)

كما أن النشاط الدماغي الغير الطبيعي قد يؤدي إلى السلوك المنحرف، حيث سجل المنحرفين المرتكبين لعدة جرائم 57 درجة على جهاز E.E.G أي بنسبة 5 أضعاف مقارنة مع من ارتكبوا جريمة واحدة حيث سجلوا 12 درجة فقط..كما أشار بعض العلماء إلى إمكانية تدخل معامل الذكاء في الجريمة، حيث أن هناك علاقة بين الجريمة و نسبة الذكاء المتدني.

- تعليق على الاتجاه البيولوجي المفسر للسلوك الإجرامي:

نلاحظ أن هذا الاتجاه يحاول أن يحضا بالموضوعية من خلال هذا التفسير البيولوجي كمحاولة للفصل الدقيق والمؤكد بين المجرم وغير المجرم. إلا أنها ورغم بساطتها ووضوحها إلا أنها تفتقد إلى الشمولية. حيث أنها ترتكز على جانب واحد دون غيره فظاهرة كالإجرام وما تتميز به من تعقيد لا يمكن أن نعتمد في فهمها على سبب كمي وحيد. من جهة أخرى ركزت على مفهوم أو فرض < الحتمية البيولوجية> وكذا العلاقة السببية التي تقصي باقي العوامل النفسية والاجتماعية و الثقافية. وأيضا هم بهذا يعتبرون السلوك الإجرامي خاصية أو سمة مرضية ثابتة.غير أن تصورات المجتمع للسلوك الإجرامي تتغير مع الزمن، وتختلف باختلاف الظروف التي يمر بها. ثم أن البشر أجمعين منحدرين من سيدنا آدم فهل هذا يعني أن هذه النظرية دقيقة ؟ والله سبحانه و تعالى يحاسبنا على ما تحوي قلوبنا وليس شكل أجسامنا و**قال رسول الله صلى الله عليه و سلم** :"إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم" .

2 – النظريات الاجتماعية المفسرة للسلوك الإجرامي:

يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

أ- نظريات البناء الاجتماعي: ترجع هذه النظريات السلوك الإجرامي إلى عوامل اجتماعية وقوى خارجية تدفع بالفرد للقيام بجرائم مختلفة باختلاف الحاجات الاجتماعية. وهذا بسبب ضعف

العلاقات الاجتماعية "البحث عن الانتماء"، والتفكك الاجتماعي "البحث عن الاستقرار " وهذا الأخير الذي يرجعه سامبسون و جروفز Sampson et Groves سنة 1989 إلى أربع مكونات هي:

- تدني المكانة الاجتماعية و الاقتصادية .
- اختلاف الجماعات العرقية.
- كثرة الحراك الاجتماعي.
- تفكك واضطراب العلاقات العائلية.

حاول ميلر Miller تفسير السلوك الإجرامي بسبب الإحباط الناتج عن تدني المكانة الاجتماعية للطبقة الفقيرة. أين يكون الصراع الثقافي السبب الرئيسي في المشاكل التي يعنون منها. وقد استخدم مفهوم focal concernes الاهتمامات المركزية بدل القيم تتمثل في ستة ملامح:

- *المشاكل*: أي عدم احترام القوانين.
- *الرجولة*: الجرأة وعدم الخوف.
- المذاكاة: أي النصب على الآخرين.
- الإثارة: وحب المغامرة.
- الاستقلالية: رفض السلطة وعدم الاعتماد على الأخر.
- القدرية: عدم القدرة على السيطرة على المستقبل لعدم توفر الحظ والمال.

كما حاول Feractie & Wolfgang تفسير السلوك الإجرامي من خلال نظريتهما المعروفة بالثقافة الفرعية. حيث ركزا على مفهوم الصراع الثقافي وأن السبب المؤدي إلى الجريمة هو الثقافة الفرعية التي تختلف عن الثقافة الأم مثل ما هو معروف عن منطقة الصعيد بمصر، ثقافة الانتقام للشرف والدم. ونظرية البناء الاجتماعي هي الأخرى ترى أن الانحراف والجريمة ليس محصلة لفروقات أو سمات فردية نفسية أو بيولوجية بل هي محصلة عوامل اجتماعية كالفقر وانخفاض مستوى التعليم، و تدني مستوى الدخل، والضغط الاجتماعي وكذا تدني أخلاقيات المجرمين.

من جهتها نظرية "الانوميا والتي تعني اللامعيارية Anomie ظهرت في القرن 16"(ماريلين، وليامز،1999، ص.141) عالجت موضوع الانحراف الاجتماعي أكثر من الجريمة.حيث أنها ترى أن عدم الانسجام بين الوسائل المتوفرة والأهداف المرجوة يؤدي إلى الصراع بسبب عدم وضوح المعايير والقواعد اللازمة للمواقف الاجتماعية. بالإضافة إلى عدة نظريات أخرى كتباين الفرص؛ التي مفادها أنه كلما تقاربت وتكافأت الفرص بين أفراد البناء الاجتماعي قلت الجريمة. كوهن Cohen هو الأخر أضاف

إلى سابقيه أن " سلوك العصابات سلبي وغير نفعي، وغير عقلاني .كأن يسرق الحدث إرضاء للرفاق أو لإغاظة الآخرين، وأنهم يهتمون بالحاضر وليس المستقبل"(الوريكات،2004، ص.161) وهذا من خلال نظريته (تشكيل رد الفعل) وهنا يبالغ أبناء الطبقة الفقيرة في تشكيل رد فعل نحو تلك القيم التي يتنافسون من أجلها.

وهذا ما تؤكده نظرية الصراع التي تعتمد على مسلمة مفادها أن المجتمع يتألف من طبقات متنوعة تحكمها عدة جوانب اجتماعية واقتصادية، دينية، ولغوية. ويؤكد رواد هذه النظرية وعلى رأسهم ماركس وSellin-Gordon-Platt وغيرهم أن سبب الجريمة راجع إلى الظروف الاجتماعية الطبقية. وعلى هذا الأساس فان المجتمعات الاشتراكية يجب أن تكون معدلات الإجرام فيها أقل من الرأسمالية التي يكون فيها" التطبيق ألقسري لقانون يؤدي إلى التركيز على سلوك الجماعات الأضعف. وبالتالي تجريم سلوك هذه الجماعات بصورة غير ملائمة "(ماريلين، وليامز،1999، ص.237).

- **تعليق على اتجاه البناء الاجتماعي المفسر للسلوك الإجرامي:**

- يمكن القول إن هذا الاتجاه حاول في أغلب الأحيان دراسة الجرائم التي تميز الطبقات الفقيرة والوسطى كونها هي المجرمة و الضحية دون إجراء دراسات عميقة على الطبقة الغنية.

- كما أنهم اعتمدوا على الإحصائيات وهي غالبا موضع شك ولا تعبر بصدق على حقيقة الظاهرة الإجرامية.

- ركزوا على ظروف البناء الاجتماعي من أسباب اقتصادية واجتماعية وأهملوا العوامل النفسية والباثولوجية والفروق الفردية.

- تفسيراتهم كانت نفعية واقتصادية أكثر منها علمية.

- تعتمد هذه التفسيرات على ضرورة وجود اتفاق في القيم والمعايير الاجتماعية في المجتمع وكأنها تصادر حق الاختلاف.

- دراسات غربية لا تتفق ولا تخدم في كثير من الأحيان المجتمعات العربية ولا تنسجم مع خصائصها وقيمها.

- تعتبر التفسيرات ماكروسوسولوجيا كأنها لم تهتم بتفسير الجرائم من الجانب الفردي وإنما على أساس مبدأ انتشار الجريمة بين الجماعات.

- تتركز على الصراعات الطبقية مع إهمال عامل العرقية (أمريكا نموذجا).

ب- نظريات العمليات الاجتماعية:حاولت هذه المجموعة من النظريات الخاصة بالعمليات الاجتماعية ملئ الفراغ الذي خلفته نظريات البناء الاجتماعي والتي أهملت تفسير أسباب الجريمة

بالنسبة للذين عايشوا نفس الظروف البنائية ول م ينحرفوا، فحاولوا دراسة جميع الطبقات الاجتماعية، ويرون أن السلوك المنحرف كغيره من السلوكيات المتعلمة ومن أهم هذه التفسيرات ما جاء في نظرية ترابط الاختلاف لسنذرلاند Sutherland والتي تركز على التقليد والمحاكاة لتعلم الجريمة. وهي عملية تخضع لثلاث قوانين: أولها الاتصال القريب وثانيها تقليد المغلوب للغالب (تقمص المعتدي) وثالثها الإقحام أو استبدال القديم بالجديد (استبدال السكين بالبندقية).

إلا أن هذا التفسير لم يكن ليقنع الجميع، فجاء بعدها دانيالجليسر Glaser(1956) محاولا تعديل مفهوم الترابط لسنذرلاند وذلك بالتركيز على مفهوم الهوية. والمقصود منه هو تفاعل الفرد مع نفسه ومع أجزاء بيئته. بمعني أن السلوك الإجرامي حسبه هو محاولة الفرد للتعرف على هويته وعلى الآخرين من خلال التماهي بأشخاص واقعيين أو خياليين، يعرف نفسه من خلالهم فيصبحون كنموذج يحتذي به (أفلام العنف نموذجا).

نظرية التعلم الاجتماعي هي الأخرى ركز فيها Akers أكرز على مبدأ الاشراط (م - إ س) خاصة داخل الجماعات المسيطرة على المصادر الرئيسية للتعزيز. من جهته ركز كل من Becker & Mead&Thomas. Cooley على تفسير السلوك الإجرامي من خلال تركيزها على الفعل الإجرامي والجريمة بدل تركيزها على المجرم من خلال نظرية الوصم، حيث ركزوا على دور المجتمع من خلال مؤسساته الرسمية. كما تركز هذه النظرية على"أهمية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وأثر ذلك على الذات ورؤية الآخرين وردود أفعالهم نحو الأشخاص، ومعاني تلك الردود المرتبطة بالفعل أى أن الشخص يستجيب لمعنى الفعل(الوصم) وليس للفعل ذاته "(الوريكات،2004، ص.192)

تعليق على اتجاه العمليات الاجتماعية المفسر للسلوك الإجرامي:من أهم النقاط التي تأخذ على هذه التفسيرات ما يلي:

- أنها ركزت على تفسير الجريمة على أساس سلوك متعلم سواء بوجود نموذج حقيقي أو خيالي.
- دراسة ردود الأفعال صعبة التأكد منها تجريبيا لقلة المعلومات الواردة عنها.
- إهمال العوامل الاقتصادية والاجتماعية والوراثية.
- نظريات واسعة غائية.
- لم تتكلم بوضوح عن الأساليب المباشرة للجريمة باعتبار الجريمة سلوكا يحتاج للتفسير.
- ركزوا على مبادئ الإشراط و اللذة والألم.

وهنا يمكن القول أن السؤال المهم هو :

هل يمكن أن نتعلم كل سلوك منحرف؟ وهل تكون نتيجة الجريمة كثواب على فعل الإجرام بحد ذاته وبالتالي الاستمرار فيه؟

ج – نظريات الضبط الاجتماعي:(نفسية اجتماعية):حاولت هذه النظريات تفسير الجريمة من خلال عدة وجهات نظر من أهمها: نظرية التبادل الاجتماعي التي تركز على مفاهيم السلام الاجتماعي والتضامن والعدالة الاجتماعية ومعايير الإشباع المتبادل؛ أما من خلال نظرية الاحتواء فتحاول أن تضع اللوم على المؤسسات الاجتماعية خاصة منها الأسرة وجماعة الرفاق والمجتمع ككل. وذلك بالقول أن السلوك المنحرف راجع لفشل هذه المؤسسات على احتواء المجرمين.

نفس الفكرة التي تراها نظرية الترابط الاجتماعي، والتي ترى أن ضعف الروابط بين الفرد والنظام الأخلاقي أو الاجتماعي يؤدي حتما إلى الجريمة. ولم تبتعد كثيرا لما حاولت نظرية الضبط الذاتي أن تفسر الإجرام والانحراف على أنه يعود إلى انخفاض في قدرة ضبط الذات والمصدر الرئيسي لهذا الضعف سببه عدم فاعلية التنشئة الاجتماعية.

التعليق: يمكن القول عن هذه النظريات أنها:

- لم تتمكن من وضع تعريفات إجرائية دقيقة لمفاهيم الضبط الذاتي والاجتماعي.
- ركزوا على كون الجريمة مجرد سلوك متكرر وليس متجدد.
- عدم انسجام المفاهيم المستعارة من علم النفس السلوكي والاقتصادي مع فحوى النظرية.

تعليق عام حول النظريات الاجتماعية: رغم أن للعوامل الاجتماعية أثرها البالغ في صدور الأفعال الإجرامية إلا أن التركيز عليها فقط لا يعتبر كافيا علميا لتفسير وفهم الظاهرة الإجرامية. حيث أنه قبل كل شيء الجريمة تعبر عن سلوك ويمكن أن تكون قناعة فردية بقدر ما تعبر على ردة فعل للمجتمع. فإهمال العوامل الداخلية للمجرم لا يخدم فهم الظاهرة بالقدر المستهدف. فلا يمكن أن نلغي أو نتجاهل التفاعل المتبادل بين الفرد وعناصر بيئته التي يعيش فيها، غير أن هذا التفاعل لا يكون في اتجاه اجتماعي وحسب، بل هناك اتجاهات أخرى كالبيئة الجسدية، والنفسية والفيزيقية.

3 النظريات النفسية المفسرة للسلوك الإجرامي:

يندرج ضمن هذا الاتجاه مجموعة من المقاربات التفسيرية للسلوك الإجرامي والتي تتركز أغلبها على شخصية المجرم و السمات أو الخصائص النفسية التي يتميز بها عن باقي الأفراد غير أن الأسس السيكولوجية تتلخص من مدرسة لأخرى.

أ- أساليب التفكير الإجرامي :حاول سامنيوفSamenow و يوشيلسون Yochelson إعطاء تفسير منطقي وسيكولوجي مقبول، وذلك بقولهما أن" سبب الجريمة يعود لأنماط فكرية غير طبيعية أثرت في اتخاذ القرارات وليست العوامل الاجتماعية والاقتصادية كما تشير إليه النظريات الاجتماعية وخاصة الصراعية..."(الوريكات،2004، ص.115-116)" فالمجرمون لديهم طريقة مختلفة للتفكير، فالمجرمون تحركهم مجموعة فريدة من الأنماط المعرفية التي تبدو بالنسبة لهم منطقية ومنسقة في بنائهم المعرفي " (شحاته ربيع، سيد يوسف، سيد عبد الله، 1994، ص. 109). وأن المجرمون قادرين على التحكم في أفعالهم وليسوا ضحايا اضطرابات عناصر البيئة التي يعيشون فيها. وما يعيب هذه النظرية أنها لم توضع كيف تتم الاختيارات واتخاذ القرار قبل ظهور السلوك الإجرامي؟

ب- التفسير السلوكي لايزنك H. Eysenck: يري هو وجونسون أن هناك " ثلاث أبعاد رئيسية للشخصية وهي:

الذهاني، والمتطرف، والعصابي ويربط السلوك المنحرف مع المستويات العليا للأنماط الثلاثة، وقد لاحظ أن الاشتراط الضعيف عند المجرمين لا يسعاد في تطوير الضمير بشكل فاعل ومؤثر " (الوريكات،2004، ص.116) ويفترض أيزينك أن "الأشخاص المنطوين حينما يصابون بالمرض النفسي يكونون عرضة لحالات المخاوف المرضية عصاب القلق والوسواس، بينما يكون الانبساطيين عرضة للإصابة بالهستيريا والسيكوباتية أو يصبحون من المجرمين. ايزينك يرى أن المجرمين أو السكوباتيين اقرب إلى إن يكون مرتفعي الانبساط ومرتفعي العصابية في الوقت نفسه وهذا ما يوضح

ما يؤخذ على أيزينك أنه لا يمكن تفسير الإجرام في ضوء هذه الأبعاد المحدودة للشخصية حيث ركز على السيكوباتيين والسوسيوباتيين وهم فئة محددة لا تمثل المجتمع الأصلي من المجرمين.

ج- النظرية السلوكية:هي ما اعتمدت عليه نظريات التعلم والتفاعل الاجتماعي في تفسيرهما للجريمة. فالمدرسة السلوكية هي الأخرى أدلت بدلوها في محاولة تفسير الظاهرة الإجرامية، و ذلك بالقول أن السلوكيات بصورة عامة هي سلوكيات مكتسبة من خلال التفاعل الاجتماعي، وذلك بالاعتماد على أبحاث كل من واطسون وبافلوف وسكينر هذا الأخير الذي يشير إلى أن الأشخاص يتعلمون من خلال ملاحظة ردود أفعال الآخرين، فان كان رد الفعل سلبي فإنه من الطبيعي أن يتم استدخال هذه السلوكيات

من خلال التنشئة الاجتماعية ومن ثم إعادة إنتاجها مستقبلا في شكلها الأسوأ" لأنه يضيف بعض الخصوصيات" وهنا يمكن الحديث عن السلوك الإجرامي.

د- نظرية التحليل النفسي:تفسر هذه النظرية الإجرام على أساس أنه صراع بين أقطاب الشخصية الثلاث، وبصورة مباشرة قد يكون ضعف الأنا في السيطرة على النزاعات هو السبب الرئيسي في حدوث الجريمة. ومن ناحية أخرى يفسر التحليلين الإجرام على أنه استبدال الأطفال لاتجاهاتهم السيئة نحوى أمهاتهم إن كانت تمثل لهم عائق في تحقيق رغباتهم فقد تكبت هذه المشاعر السيئة كالإحباط وتظهر مستقبلا في شكل سلوك إجرامي ضد النساء (انتقام رمزي) وهذا بالاعتماد على مفهوم الإبدال sublimation." من التفسيرات التي قدمها فرويد للسلوك الإجرامي أو المضاد للمجتمع، أن المجرم إنسان أخفق في ترويض دوافعه الغريزية الأولية أو فشل في جعلها أنماط سلوكية مقبولة. ولأجل ذلك فالسلوك الإجرامي ليس إلا تعبيرا سلوكيا مباشرا عن دوافع غريزية كامنة حينا، أو هو تعبير رمزي عن رغبات مكبوتة ممنوعة حينا أخر. أو بمعني ثان فإن السلوك الإجرامي هو نتيجة سوء تكيف الأنا " (ربيع، و يوسف، وعبد الله،1994، ص.113) بسبب الصراعات بين أقطاب الشخصية. وفي الأخير أضافوا أن الفعل الإجرامي يعود لنزعة الموت التي توجد داخل كل منا، وهي رغبة في تدمير الذات والآخرين وقد يكون الهدف منها هو البحث عن العقاب.

تعليق على الاتجاه النفسي المفسر للسلوك الإجرامي:رغم المحاولات العميقة و الدقيقة التي حاول أصحاب النظريات النفسية من خلالها تفسير الجريمة إلا أنهم:

- أهملوا بعض العوامل كالحياة الاجتماعية والأسلوب المعيشي ونوعية الحياة، والنظم الاجتماعية والعوامل السياسية ،الاقتصادية وكذا الجانب الفسيولوجي.
- حجم عينه هذا النوع من الدراسات صغير جدا.
- تأكيد مبالغ على العوامل الذاتية أو السمات الشخصية للمجرم.
- المجرم فرد لا يعيش بمعزل عن الآخرين.
- ركزوا على المجرم أكثر من الجريمة.
- الأدوات المستخدمة ومنهج دراسة حالة غير كافيين لتفسير ظاهرة خطيرة كالإجرام كما أن النتائج تتعارض في هذا الميدان.

ثالثا: التفسيرات الحديثة للسلوك الإجرامي:

حاولت النظريات الحديثة أن تفسر السلوك الإجرامي بمنحى تكاملي على اعتبار أن النظريات السابقة لم تستطع أن تفسر الظاهرة الإجرامية. وقد عرضها عبد المجيد منصور ضمن اعتبارين مهمين:

أولهما استبعاد التفسير ذو البعد الواحد للسلوك الإجرامي. وثانيها دراسة الظاهرة الإجرامية من مختلف أبعادها بالاعتماد على كل الفروع العلمية ذات العلاقة. وتتلخص النماذج التفسيرية التكاملية للإجرام في ما يلي:

1- محاولة هولتن وليزلي Hortn & Leslie في كتابهما علم اجتماع والمشكلات الاجتماعية، حيث أشارا إلى ثلاث مناحي مهمة:

*** - منحى الانحراف الشخصي**: " يعد الانحراف في ضوء هذا المنحى محصلة لفشل الفرد في التوافق مع القيم و المعايير ومختلف أشكال السلوك المقبول في المجتمع"(ربيع، و يوسف، وعبد الله، 1994، ص.134)

*** - منحى الصراع القومي**: يفسر الانحراف على أنه"صراع في القيم حول بعض الجوانب السلوكية التي يعتبرها البعض منحرفة بينما يعتبرها البعض الأخر على أنها سوية،تكون هناك فرصة لظهور السلوك لانحراف ربيع، و يوسف، وعبد الله، 1994،ص.135).كذا الصراع بين ما نشأ عليه الفرد وما يصدم به في الواقع.

*** - منحى التفكك الاجتماعي**: " يفترض هنا أن زيادة معدلات التغير الاجتماعي في المجتمع هي السبب المباشر لنشأة الجرائم وانتشارها. فالمجتمع المستقر نسبيا تقل داخله معدلات الجرائم"(شحاته ربيع، سيد يوسف، سيد عبد الله، 1994، ص.136).

2- محاولة ويلسون و هيرنشتاين (العوامل التكوينية التفاعلية)

Herrntein &Willson اللذان أنكرا وجود عوامل جينية مسببة للسلوك الإجرامي إلا أنهما افترضا وجود استعدادات وراثية قد تؤدي إلى الجريمة إن لم توجه الاتجاه السليم. كما اقترح الباحثان أن هناك 3 عوامل تساهم بشكل كبير في حدوث السلوك المنحرف.

*** - البيئة الاجتماعية**: القيم التي تسود المجتمع وتحول الثقافة الاجتماعية لها دخل كبير في ظهور السلوكيات الإجرامية كانتشار الأنانية وعدم تقدير الآخرين.

*** - العلاقات الأسرية**: إهمال الآباء لأبنائهم وهم قليلو الخبرة من شأنه أن يؤدي إلي دخولهم عالم الإجرام لاكتشافه لأنهم غير مدركين لعواقب الأمور وهذا هو الأساس.

*** - التكوين البيولوجي**: يشير البحثان هنا إلى وجود خصائص نوعية للمجرمين مثل نمط الجسم (الرجال أكثر إجرام من النساء) ودرجة ذكاء المجرمين حوالي 92 أي أقل ب8 درجات عن المتوسط العادي كما أنهم يتميزون باندفاعية كبيرة حيث لا يستطيعون تأجيل رغبتهم في إشباع حاجاتهم. كما تظهر عليهم علامات الإجرام في سن مبكر(قبل 8 سنوات).

- تعليق على المنحى التكاملي:

رغم محاولة هذا المنحى إعطاء تفسير شامل للسلوك الإجرامي إلا أن:

- عدم وجود نظرية ذات معالم علمية ومنهجية تشمل جميع هذه التفسيرات يعد من أكبر السلبيات التي تتسم به هذه المحاولات.
- صعوبة الجمع بين متغيرات نوعية متعددة ضمن نسق معرفي موحد.

يمكن أن نصل إلى الأفضل إذا ما وجد تنسيق علمي ومنهجي للجهود المبذولة لدراسة هذه الظاهرة وهذا بوضع:

- قاعدة معلومات موحدة يلتقي من خلالها الباحثون من جميع التخصصات.
- تقديم فروض إجرائية واضحة وعلمية على أساس الأطر النظرية المختلفة.
- تحديد الأدوات العلمية التي يمكن أن يعتمد عليها الباحثون في دراسة ظاهرة الإجرام بشقيها المجرم والجريمة وما يحيط بهما من ظروف.
- تحديد دقيق للمصطلحات والمفاهيم.
- التأكد من مختلف نتائج الدراسات متى أمكن ذلك.
- النظر إلى الظاهرة الإجرامية كظاهرة إنسانية موحدة قبل كل شيء.
- عدم تجزئة الظاهرة إلا بغرض الدراسة وإلا فقدت دلالتها المتكاملة...وهذا ما تعاني منه الدراسات في العلوم الاجتماعية.

رابعا: **تعليق عام حول النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي:** رغم كل ما تم عرضه من معلومات، إلا أن هذا لا يعتبر كافيا حول ما قيل في الظاهرة الإجرامية. إذ أن هناك نظريات أخرى حاولت تفسير الظاهرة الإجرامية، كالنظرية الجغرافية التي ربطت بين نوع المناخ و السلوك الإجرامي، وأيضا النظرية العمرانية التي أرجعت سبب انتشار الإجرام إلى النمو العمراني للمدن. وكذا النظريات الاقتصادية التي ربطت بشكل كبير بين تدني المستوى الاقتصادي وارتكاب الجرائم نظرية النشاط الرتيب أسلوب الحياة، ونظرية الخجل ونظرية السلوك المفرط والنظرية التفاعلية...الخ. وفضلا عن كل ما قيل سابقا حول النظريات التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي إلا أنه يمكن أن نشير بشكل عام إلى النقاط التالية:

1- نلاحظ أن أصحاب النظريات تحيزوا لعامل رئيسي بشكل واضح عند محاولة إثبات صدق فروضهم وصحة تفسيرهم للسلوك الإجرامي رغم أنها تبقى تفسيرات نسبية.

2- رغم ما تم التوصل إليه من نتائج علمية إلى حد ما إلا أن هذه المناحي تبقى تعاني من ضعف ما؛ سواء على الجانب ألمفاهيمي أو المنهجي، أو حتى الأدوات المستخدمة في هذه الدراسات.

3- أغلب الدراسات أجريت في العالم الغربي ودون شك فهي لا تلاءم ولا تنطبق كلية على جميع المجتمعات الأخرى خاصة منها العربية لاختلاف الثقافات والقيم الاجتماعية والديانات.

4- جل النظريات اعتمدت في تحليلها للأسباب المؤدية للسلوك الإجرامي على قطب أو عامل رئيسي متفرد. وأن باقي العوامل إن كان لها دخل فبشكل ثانوي.

5- رغم وجود محاولات تفسيرية متكاملة للسلوك الإجرامي إلا أنها تبقى قاصرة مع ما جاء به الدين الإسلامي من نظرة شاملة في دراسة وفهم وعلاج، وحتى الوقاية من هذه الظاهرة الخطيرة. وعلى جميع المستويات، على المستوى الفردي للمجرم بما سنه من عقاب نوعي لكل جريمة وكيفية التعامل معهم وأيضا على مستوى الفعل الإجرامي في حد ذاته. وذلك بتفهم دوافع هذا الفعل ومعالجة أسبابه بعمق، للحفاظ على الفرد وبالتالي على المجتمع.

6- من خلال ما تم التطرق إليه يمكن القول أن تصوراتنا للجريمة يجب أن تتغير (تعدل أو تصحح) لتلاءم معاييرنا الدينية والاجتماعية وخصوصية شخصيتنا العربية، المسلمة والجزائرية.

من خلال ما سبق فإن الجريمة ليست حتمية بيولوجية يتميز بها أشخاص عن آخرين، أو حتمية نفسية تظهر عند المرضى فقط، ولا حتمية اجتماعية يعاني منها مجتمع دون أخر، بل يمكن أن تكون الجريمة كمحاولة لإيجاد حل للصراعات التي قد يعيشها الفرد، أو جماعة من الأفراد سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي أو الجسدي. وقد يكون هذا الصراع ناتج عن عدم الرضا عن الهيئة الخارجية. وبالتالي الانتقام ممن كانوا السبب في ذلك، أو ممن لم يتقبلوه. أو عن الإحساس بالضيق واليأس لأسباب تعود للفرد في حد ذاته، فيكون السلوك المنحرف كأسلوب للتوافق مع الذات؛ كنوع من قبيل إثبات الوجود وتقدير الذات...أو عن ظروف اجتماعية قاسية لم يستطع الفرد تحملها فلجأ للجريمة كحل أخير لوضع حد لمعاناته، إذ يمكن للجريمة أن تكون موجهة للذات قبل الأخر ولكن من دون القدرة على اتخاذ القرار المناسب.

بمعنى أخر أن القدرات المعرفية قد تعطلت أو أنها لم تعمل بالشكل الذي يحفظ حق المجرم والضحية معا. وهكذا فإن الجريمة تعتبر أسلوب معرفي مضطرب بالنسبة للمجتمع. لكنها أسلوبا معرفيا للتعامل مع الآخرين من وجهة نظر مرتكب السلوك المنحرف. وله عدة تبريرات منها أنه عاجز على

إيجاد طريقة أخرى في التعامل، أو أن الأمر يتعلق بأسلوب خاص وعنيف هدفه فتح سبل الاتصال مع جميع أو بعض عناصر البيئة التي يعيش فيها، وهنا يعتبر كأسلوب للتوافق الاجتماعي وليس تعديا على الأخر.

خلاصة القول أن فهم الشخصية المجرمة والجريمة والأسباب ذات العلاقة ليست بالأمر السهل؛ لكن ما يمكن أن نشير إليه هو أن السلوك المنحرف الصادر من فرد أو جماعة معينة، ضمن بيئة فيزيقية ونفسية واجتماعية خاصة لا يمكن فهمه إلا داخل هذه المعطيات. لو حاولنا عكس ذلك فسنكون كمن يريد أن جعل السمك يعيش في البر و موطنه الماء! بالإضافة إلي كون السلوك المنحرف يعتبر كباقي السلوكيات الأخرى التي تتمايز بالسلب أو بالإيجاب وعليه وجب أخذ الظاهرة الإجرامية كسلوك قبل أخذها كقيمة سلبية.

خاتمة:

الجريمة؛ يمكن أن تكون طريقة من طرق التواصل الفاشلة بسبب عدم امتلاك أصحابها للوقت الكافي والسعة المعرفية الكافية لانتقاء المنبهات المناسبة، ومعالجتها بطريقة صحيحة. كل سلوك يمكن تعلمه حتى الجريمة؛ من خلال وسائل الإعلام ومضامين الأفلام والرسوم المتحركة...كما يمكنها أن تكون طريقة لفك العقد النفسية والتعبير عنها من خلال غلبة الدافع القوي لتحقيق اللذة، والتفريغ مقابل الشعور بالإحباط لعدم قدرة تحمل الفرد للواقع وعناصره التي لا تتوافق مع مهاراته وطموحاته. أو كأحد أساليب التوافق الاجتماعي من منظور المجرم في حد ذاته ليجد له مكانة اجتماعية ضمن مفهومه الخاص- ومفهوم جماعته- بعد عجزه عن تعلم التقاليد والامتثال لقوانين المجتمع.

من جهته نموذج " العجز المتعلم طُور ليأخذ في اعتباره المواقف التي سوف لا يمكن للفرد أن يحقق هدفا أو أن يجري سلوكا، بينما يمكن ذلك لأفراد آخرين. وترافق حالة العجز الشخصي عادة حالة تقدير متدن للذات(قطامي، 2012، ص.226) و يتضمن "بروفيل العجز المتعلم: فقدان السيطرة، فشل في التحكم في الألم، ضياع، الضبط عن طريق الحظ. ويعتمد العجز المتعلم في إدراكه على: فقدان المحاولة والخطأ ثم موت الحركة. تعطيل الذهن وعملياته والتسليم بعدم جدواها، فقدان أدوات الحس لوظائفها الظاهرة. وفقدان تحمل مسؤولية الأعمال. بالإضافة إلى خلط وتشويش في عمليات الإدراك ألسببي للأحداث. وتضخيم المعوقات وسيطرة أفكار المستحيل على التغير. وأخيرا تدني القدرة وإدراكها إدراكا سلبيا." (قطامي، 2012، ص.258).

هذه السمات والخصائص نجدها مجتمعة أو أغلبها في شخصية المجرم، وهو ما أثبتته مختلف الدراسات. وعليه فإن المجرم يعاني من مشكلة عجز في تعلم معايير المجتمع ويرفضها على اعتبار أنها

من تقف في طريق تحقيقه لأهدافه، كما يفشل في العودة وحتى المحاولة إلى جادة الصواب ضنا منه أن الأمر أصبح مستحيلا، والتغيير لم يعد ينفع. بالإضافة أن أسلوب تفكيره يصبح مرتكزا فقط على حاضره وأليا يلغي التفكير بواقعية في المستقبل ليفقد قدرة السيطرة على أفعاله وتسيير أفكاره؛ لتصبح طريقة تعامله مع الآخرين واحدة هي الشتم والضرب، السرقة والقتل بدل معالجة الأمور لفظيا وبطريقة عقلانية.

قائمة المراجع:

- الوريكات، عايد.(2004). *نظريات علم الجريمة*. عمان، القاهرة: دار الشروق.
- وديع شكور، جليل.(1997). *العنف والجريمة*. بيروت: الدار العربية للعلوم.
- ماريليان، ويليامز فرانك ب.(1999).*السلوك الاجرامي: النظريات*. ترجمة عدلي السمري، تقديم محمد الجوهري. القاهرة: دارا لمعرفة الجامعية.
- مراد، عبد الفتاح. (1997). *موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات*. القاهرة.
- عيسوي، عبد الرحمان.(2001-2002). دراسات في الجريمة والجنوح والانحراف في *موسوعة علم النفس الحديث*. بيروت: دار الراتب الجامعية.
- عيسوي، عبد الرحمان.(1984). *سيكولوجية الجنوح*. بيروت: دار النهضة العربية.
- قطامي، يوسف.(2012). *نظرية التنافر و العجز و التغيير المعرفي*. عمان: دار المسيرة.
- شوية، سيف الإسلام.(مارس،2003).*اتجاهات المسجونين نحو الفعل الإجرامي العنيف وطرائق المعالجة*. قدم إلى الملتقى الدولي الأول حول العنف والمجتمع، جامعة بسكرة: دار الهدى.
- شحاته ربيع، محمد، سيد يوسف و جمعة و سيد عبد الله معتز.(1994). *علم النفس الجنائي*. القاهرة: دار غريب.
- توفيق، توفيق عبد المنعم.(1994). *سيكولوجية الاغتصاب*. القاهرة: دار الفكر الجامعي